الفصل الاول

المبحث الاول

مقدمة عن الأداء المالي و الرقابة المالية

الادارة المالية :-

مرت الوظيفة الادارية فى عالمنا المعاصر بمراحل متعدده حتى وصلت الى وضعها الحالى ففي المرحلة الاولى كانت مسئولية المدير المالى الاساسية هي الحصول على الاموال اللازمة للمشروع .

ولقد نتجت هذه المسئولية عن الظروف الاقتصادية التي عايشها العالم كله فى فترة الكساد فى الفترة مابين ١٩٢٩-١٩٣٣م حيث كان التركيز علي هيكل راس المال بالمشروعات وفي بداية الخمسينات تحول التركيز على هيكل راس بالمشروعات وفي بداية الخمسينات تحول الاهتمام الى استخدام الاموال وكثر الحديث عن تدفق الاموال كاداة لتحليل عمل الادارة الداخلية للمشروع اما فى المرحلة الثالثة فان نطاق التمويل امتد للسياسات والقرارات التي لها تاثير على قيمة المشروع .

وظائف الادارة المالية :-

فى ضو المضمون الحديث للادارة المالية ينبقى القيام بعدد من الوظائف الرئيسية حتي يمكن تحقيق الاهداف المالية وهذه الوظائف هي :-

- التخطيط المالى والرقابة .
- استثمار الاموال .
- الحصول على الاموال .

واحيانا قد تواجه المنشاة بعض المشاكل المالية الخاصة غير المتكررة مثل الانضمام او الاندماج فى منشاة اخرى وفي مثل هذه الحالات تكون هذه المشاكل الوظيفية الرئيسية الرابعة للادارة المالية .

ومن النادر ان تكون هذه الوظائف السابقة من مسئولية المدير المالى وحده فالسياسات المالية عادة ماتؤثر على الانتاج وعلى التسويق او على غيرهما من الوظائف الاخرى للمشروع . كما ان هذه السياسات غالبا ماتكون من الاهمية بمكان ممايؤثر على عمليات المنشاة كلها ولهذه الاسباب السابقة فان المدير الحالى قد يقتصر على مجرد تقديم النصح الى رئيس مجلس الادارة

او الى اعضاء مجلس الادارة بخصوص السياسات بينما الامور الاخرى قد يتم البت فيها بواسطة لجان معينة او تترك كليا للمدير الحالى .

هدف الادارة المالية :-

كي يستطيع متخذ القرار ان يصل بكفاءة داخل المشروع فلابد ان يكون له هدف محدد يحكم الانشطة التى يتولاها ، والهدف الاساسى هو تحقيق اكبر قدر ممكن من الربح ونجد ان هنالك اختلاف بين اهداف المنظمات اعمال التي تهدف الى تعظيم ربح وبين اهداف الاجندة الحكومية او المنشات التى تهدف للربح .

مما يحصل التوصل للمجموعة من المبادئ او النظريات التى تنطبق على الجميع امر مستعجل ففي حالة نشاة الاعمال يكون التساؤل دائما عن السريه التى يتم فيها تغطية تكلفة الاستثمار المبدئي او عن الارباح التى يحققها فرع مدير المنشاة ولايمكنها طرح نفس التساؤل فى حالة مستشفى او مدرسة مثلاً .

السيولة والربحية :-

يواجه المدير المالى مسئولية ذات شقين عند مساهمته في تحقيق هدف الادارة المالية الا وهو زيادة قيمة المنشاة ومن ناحية تقع عليه مسئولية توفير وسائل الدفع التى تتطلب التخطيط المالى وتقدير المقبوضات والمدفوعات والنقدية والحصول على الاموال ورقابة استخدام وتوزيع هذه الاموال لاشك ان المحافظة على سيولة كافية لمقابلة الالتزامات تؤدى إلي تخفيض الاخطار التى تواجهها وياتى ذلك عن طريق توجيه النقدية المتاحة الى افضل الاستخدامات والاستثمارات [١].

وزيادة قيمة المنشاة تستلتزم بالضرورة الموازنة السليمة بين هذين الهدفين الفرعيين للادارة المالية وهما هدف السيولة وهدف الربح وان محاولة تحقيق هذين الهدفين معا يضيف بعدا جديدا وان وظيفة الادارة المالية ويلاحظ ان الهدفين السابقين لاسناده اليهما رغما من كونهما هدفين تؤامين الا انهما متناقضين .

السيولة :-

يعتبر الالمام التام بالتدفق داخل المنشاة امرا حيويا فى توهم الادارة المالية وتدفق النقدية يكون عن طريق اصدار الاوراق المالية والافتراض وكليهما من المصادر الخارجية للنقدية او يكون تدفق النقدية عن طريق المبيعات النقدية او يحصل حسابات العملاء ومن تحويل الاصول الثابته الى نقدية وكل هؤلاء من المصادر الداخلية للنقدية

---

[١] ان جميل احمد توفيق استاذ ادارة الاعمال ، محمد صالح المناوي رئيس قسم ادارة الاعمال .
الادارة المالية اساسيات وتبيطيقه ، الدار الجامعية طبع ونشر توزيع الاسكندرية ١٩٩٣م ، ص ٢٨

الربح :-

ان الهدف الثانى للمدير المالى هو ترتيب وتنظيم استخدامات ومصادر اموال المنشاة في نطاق سلطة بطريقة تمكن الملاك في الفترة الطويلة من الحصول على عائد على اموالهم المستثمرة لاتقل ارتفاعها عن العائد الذى يمكنهم تحقيقه من الاستثمارات البديلة التى تتعرض لنفس الدرجة من الخطر .

ويعتبر تحقيق هدف الربح عملية ذات خطوتين اولا يحاول المدير المالى استثمار الاموال فى الاصول بطريقة تمكن المنشاة كلها كوحدة من تحقيق اكبر عائد ممكن من عدم التضحية بالسوية وثانيا يجتهد المدير المالى فى ترتيب مصادر امواله بشكل يمكن ملاك المشروع من الحصول على اكبر عائد ممكن دون تعرضهم لاخطار بالغة .[1]

الرقابة وظيفة ادارية تعنى بقياس وتصحيح اساليب الأداء للمرؤسين من اجل التاكد من ان اهداف المؤسسة وخططها التى وضعت لتحقيق هذه الاهداف قد نفذت وتقرير ما اذا كانت الخطط التى وضعت قد تم اعتمادها فى التنفيذ وما اذا كان هناك تقدم فعلى نحو تحقيق الاهداف والتحرك لتصحيح الانحرافات والاخطاء كما يمكن تعريفها بانها مجهود تقوم به الجهات المسؤولة يشمل الملاحظة المستمرة للاداء وقياس النتائج الفعلية واستخراج مؤشراتها بحيث يمكن مقارنتها بالمعايير الموضوعة لتحديد الانحرافات عن هذه الاهداف المسيطرة او توقع حدوث هذه الانحرافات ومعرفة اسبابها ثم تحديد انسب التصرفات العلاجية التصحيحية التى تحقق الاستخدام الامثل للموارد المتاحة للتنظيم لتحقيق اهدافه .

كما تساعد على التحقق من اداء العمل الادارى العام وكذلك تمكن من التحقق من ان التنفيذ يسير فى اتجاه الاهداف الرئيسية المحدده .

الرقابة المالية :-

هي رقابة تعنى بقياس وتصحيح اساليب تدبير المال العام للمكلفين بذلك من اجل التاكد من ان أهداف المشروع المجتمعى باعتباره مشروع يترجم تطلعات وانتظارات الشعب والخطط التى وضعت لتحقيق هذا الهدف والمترجمة فى القانون المالى وقد نفذت وتقرير اذا ماكانت تلك الميزانية والاعتمادات المالية المرصودة للتنفيذ قد صرفت بالفعل وحققت النتائج المطلوبة .

كما تعرف بانها مجهود عمل تقوم به الجهات المسؤولة تشمل الملاحظة والمتابعة المستمرة للاداء المالى وقياس نتائجه الفعلية واستخراج مؤشراتها القياسية لتشخيص الانحرافات عن الاهداف المسيطرة ووصف العلاج المناسب لتصحيحها .

---

[1] نفس المرجع السابق ، ص ٦٥

لقد ارتبط مفهوم رقابة المال العام بتطور الانظمة المالية والادارية للدولة حيث لايمكن الجزم ان رقابة المال العام ارتبطت بظهور الدولة الحديثة بل لها امتداد فى التاريخ القديم للانسان في هذا الصدد نسوق تجربة الدواوين في الدولة الاسلامية فى عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) ثم نموزج اخر للرقابة الذى كان له بعد سياسى وكان وراء ظهور النظام البرلمانى فى انجلترا وهكذا تشهد الرقابة تطورات نوعية لتاخذ الشكل المتطور الحالى .

كما انتشر الفساد المالى ومحاولة الاغتناء السريع وسوء التدبير والسلوك المالى المنحرف كما برزت اهمية الرقابة الفعالة والصارمة على المال العام من اجل صيانته وتوجيهه لصرفه فى الاوجه المحدده لتحقيق المصلحة العامة .*[1]

مقدمة عن الرقابة المالية والاداء المالى :

مفهوم الرقابة :-

تعرف الرقابة بانها العملية الادارية الفرعية التى بموجبها يتم التاكد من ان التنفيذ الفعلى مطابقا لمعايير الخطط المرسومة وحتى يتم التاكد من تلك المطابقة فمن الضرورى ان تمارس العملية الرقابية منذ اللحظة الاولى للتنفيذ وتستمر اثناء ه وتمتد الى مابعد انتهاءه ، والمدقق فى هذا التعريف يمكنه ادراك ابعاده فى التالى :

١- ان الرقابة ليست مهمة واحدة Asingle task او نشاط واحد Asingle Activity ولكنها عملية process تكون من مداخل متتابعة ومتكاملة :

٢- ان عملية الرقابة عملية مستمرة ملازمة للتنفيذ الفعلى مخطط من اللحظة الاولى .

٣- ان المادة الخام الرئيسية التى تستخدمها عملية الرقابة تتكون من :-

١/ معايير الخطط المرسومة ،

٢/ نتائج الأداء الفعلى للتنفيذ

٤- ان الهدف من العملية الرقابية هو التاكد من انطباق الأداء الفعلى للمعايير المخططة ومن اجل تحقيق هذا الهدف بفعالية فلابد من انجاز المهام التالية .

١/٤ محاولة التنسيق بالانحرافات قبل حدوثها .

٢/٤ الاستعداد لمواجهة الانحرافات قبل وعند حدوثها ومن ثم تجنب حدوثها .

٣/٤ فى حالة عدم القدرة على التنسيق بالانحرافات فمن الضرورى سرعة ودقة الكشف عنها ، واقتراح الاجراءات التصحيحية اللازمة لضمان التزام الأداء الفعلى بالمعايير المخططة مع ترتيب الاثار السلبية لتلك الانحرافات .

[1]*1 المغرب www.akheouzamhicham.com19/2/الساعة الثامنة مساء

٤/٤ ضرورة ان تتبنى الاجراءات التصحيحية المقترحة على دراسة دقيقة للانحرافات . وتحديد وتحليل اسبابها .وظروف تحقيقها .

٥- ان الرقابة عملية مكملة او متممة لعملية التخطيط فتحقيق النتائج المخططه لايتم حقيقة الا لوكانت عملية الرقابة فاعلة . وفعالة Active and Effactive فالخطط قد تكون مرسومة بطريقة عملية وموضوعية صحيحة الا ان التنفيذ ثتم بعيدا عن المعايير الخطط دون رقابة والتزام لاي دون عملية رقابية فعالة هنا تكون النتيجة الطبيعية عدم تحقيق النتائج المستهدفين .

انواع الرقابة : Control types

توجد ثلاثة انواع رئيسية :-

١- الرقابة الوقائية : prevntrive control

وهي الرقابة التى تطلق عليها البعض الرقابة الامامية feed for ward control ، وهي العملية الرقابية التى تحدث خلال الفترة الزمنية بين الخطط والتنفيذ الفعلى او التى تحدث بين مرحلة ومرحلة اخري من مراحل التنفيذ ، ويهدف هذا النوع من الرقابة التنبؤ بالانحرافات قبل حدوثها مايجب عملية فى الحاضر تتلافى حدوث تلك الانحرافات مستقبلاً .

ورغم اهمية هذا النوع من الرقابة الا انه يتطلب نوعا متقدما من تكنلوجيا نظم المعلومات وتقنياب اساليب المحاكاة simuletion technigves ، وهذه مقومات قد لاتتوافر لدى كل المنظمات .

٢- الرقابة المتزامنة simuation concurrent control :-

وهي الرقابة التى تتم فى اثناء التنفيذ او قبل انتهائه بفترة وجيزة ويكون الهدف من هذا النوع من الرقابة هو تحجيم الانحرافات ومنع تفاقمها حتى لايتم التنفيذ باقل قدر من الخسائر او الاثار السلبية .

وينتشر تطبيق هذا النوع من الرقابة فى العديد من الشركات الخدمات والشركات الصناعية التى تستخدم نظم مراقبة الجودة الالكترونية .

٣- الرقابة التاريخية : Historical control

ويطلق عليها البعض الرقابة الخلفية feed back control

وهي الرقابة التقليدية التى تتم بعد انتهاء من التنفيذ ويكون هدفها هو تحديد الانحرافات التى حدثت بين معايير الخطط والتنفيذ الفعلى وتحديد اسبابها التاريخية واقتراح مايجب عمله لتلافى حدوثها مستقبلا عند تكرار عملية التنفيذ .

أساسيات الرقابة : Control Esesmtion

من الضروري مراعاة ثمانية اسس او مبادئ عند ممارسة الرقابة باسلوب فعال فى أي منظمة فتلك الاساسيات لاتخرج عن كونها اصلا يجب الالتزام به دون وجود شكل موجب لمنهج الالتزام بها ، او للاهمية النسبية التى ستعطى لكل منها طبقا لظروف المنطقة وامكانياتها والقدرات الادارية المتوفرة بها .

١- التركيز على النقاط الرئيسية الحرجة .

فالرقابة الفعالة لاتعنى الرقابة القصوى لاي الرقابة على كل شئ لكنها تعنى الرقابة فى المكان والتوقيت وبالقدر الصحيح ، وهنا يكون ضروريا تحديد تلك النقاط بدقة بحيث تكون هي اكثر تاثيرا على الأداء ثم استخدامها كنقاط رئيسية للرقابة .

٢- ضرورة توافر التغذية العكسية للمعلومات ، وتعهد بذلك ضرورة توافر معلومات مرتدة عن كلا من الخطط المرسومة والتنفيذ الفعلى كاساس للتعرف على ماحدث او مايحدث او مايتوقع حدوثه ؛ ومن ثم يمكن الكشف عن الانحرافات اسبابها فبدون توافر تلك المعلومات والبيانات لن تتمكن المنظمة من ممارسة عملية الرقابة بطريقة فعالة .

٣- ضرورة توافر عنصر المرونة فى نظام الرقابة .

ويقصد بذلك ان تتوافر فى نظام الرقابة القدرة على التجارب والتكيف مع الظروف المتغيرة التى قد لاتكون احداها فشل او انهيار نظم الرقابة الحالية وعدم قدرته على اكتشاف الانحرافات فى الوقت المناسب .

٤- ضرورة ملائمة نظام الرقابة للتنظيم

ويقصد بذلك ان يتوافق نظام الرقابة مع مكونات الهيكل التنظيمى واجزائه لان ذلك يؤثر فى تحديد مسارات تدفق المعلومات والبيانات .

٥- التحكم الذاتى لنظام الرقابة :

ويقصد بذلك ان يتوافر فى جميع اجزاء النظام القدرة على الرقابة الذاتية self cotrol أي القدرة على التنبؤ بالانحرافات وتحديدها بين المعايير المخططه والاداء الفعلي .

٦- ضرورة تحقيق الاتصال المباشر بين طرفى العملية الرقابية وهما المراقبة The Control (او من يقوم بالرقاة) والمراقب ومن ثم ممارسة الرقابة عليه .

٧- ضرورة مراعاة اثر العملية الرقابية على الافراد .

فاذا كان الافراد والجماعات غير متفهمين وغير قابلين وغير متجاوبين من نظام الرقابة واهدافه فلا يتوقع منهم ان يكونوا قادرين على تطبيقه والعمل على انجاحه .

٨- ضرورة ان يكون النظام الرقابى اقتصادياً .

فاذا كان النظام الرقابى مكلفا من الناحية المادية ويحتاج الى امكانيات بشرية كبيرة وكانت نتائجه محدودة ومن ثم لاتكون هنالك ضرورة تحتمه[1]

نشاة الرقابة المالية :-

ترجع نشاة الرقابة المالية الحكومية الى نشاة الدولة وملكيتها للمال العام وادارته نيابة عن الشعب .

وقد اتسع نشاط الادارة العامة وازداد حجم المال العام مع تطوير وظيفة الدولة من المحافظة على الامن الداخلى والخارجى واقامة العدل الى التدخل فى مختلف نواحي النشاط الاقتصادى فان ازدياد حجم المال العام واتساع نشاط الدولة يتطلب المزيد من الرقابة المالية الفعالة التى تكفل المحافظة على هذا المال العام وحمايته .

وتعتبر الرقابة المالية ركن من اركان الادارة فى الدولة الحديثة وتحتل مكانا هاما بين التخطيط والتنظيم والتوجيه ويرتبط كل منها بالاخر ارتباطا وثيقا فبدون التخطيط لايوجد رقابة حيث لم يسبق تحديد الاهداف المطلوب تحقيقها والعناصر الواجب استخدامها لتحقيق هدف معين فى زمن محدد كما ان التنظيم الجيد والتحديد الواضح للسلطات والمسئوليات يسهل عملية الرقابة والتوجيه السليم يرتبط ارتباطا وثيقا بعملية الرقابة ويساعدها على اكتشاف الاخطاء في لتخطيط والتنظيم والتوجيه وتحديد الاهداف ويساعد على تحقيقها ومن اهم الادوات الرقابية التى تعتمد عليها عملية الرقابة .

ونتناول بالاضافة الى افكار ومناهج الرقابة المطبقة في بعض الدول المعاصرة الاسلامية بصفتها ركن من اركان الادارة الحكومية التى تعمل على حماية وصيانة المال العام دراسات تطبيقه بهدف تحسين الاجراءات والاساليب الفنية للرقابة المالية الحكومية في ظل الغييرات السياسية والاقتصادية المتحددة التي يتطلب من اجهزة الرقابة المالية الحكومية مسايرة هذه التغيرات فمن الضروري ان تغير وتقلل من طبيعة عملها وهياكلها التنظيمية بغية التفاعل مع هذه التغيرات حتى يمكنها ان تؤدى اعمالها الرقابية على الوجه المامول وخاصة فى ظل التغيرات السريعة فى نظم المعلومات .

التى تشكل تحديا بواسطة هذه الاجهزة الرقابية التى يجب عليها ان تبادل باتخاذ الاجراءات اللازمة للعديد من التغيرات والتحديات وان الخطط فى ذات الوقت لمواجهة احتياجات المستقبل حتي يمكنها ان تتجاوب بسرعة وفعالية مع التغيرات التى تحدث فى الاقتصاد العام وفقا للسياسة العامة للدولة .

[1] سعيد محمد المصطفى – التنظيم والادارة الناشر الدار الجامعية الاسكندرية ، اصدار ١٩٩٨ ،. ص ٢٣١

لم تعد الرقابة المالية تقتصر على مراجعة الوحدات من الناحية المالية المستندية اللائحية فقط بل امتدت لكى تشمل مراجعة الأداء للتحقيق مدي كفاءة الانتاج والحصول علي اقصى قدر من المدخلات ومن مدي تحقيق البرامج الموضوعة للاهداف المخططة والمستهدف تحقيقها .

وان كنا نحرص حقا على وجود هذا النوع من الرقابة فان الامر يتطلب ضرورة وضع معايير للاداء مقدما يتميز الالتزام بها لقياس الأداء الفعلى وتحديد الانحراف عنها وتحليل اسباب حدوث وطرق علاجه لمنع تكراره مستقبلاً .

فان المرحلة الاقتصادية التى تمر بها الدول العربية عامة يجب الا يقف دور عملية الرقابة فيها على مجرد المراجعة المستندية والاقتصادية بل من الضروري ان يمتد ليشمل تقييم الأداء ومراجعة الكفاءة والفاعلية كتطور الرقابة عونا للقائمين على امور الاقتصاد وتساعدهم على اجتياز الازمات باقصى مرعة مستطاعة ، وان يجعل القانون هذه الرقابة الحق فى اتخاذ ماقد يلزم من اجراءات تكفل احكام الرقابة على المال العام وحسن استخدام وتوزيع الموارد المتاحية بما يحقق النمو والاستقلال الاقتصادي في ظل عمل تتكامل وتترابط به اجهزة الرقابة ومؤسساتها مع اجهزة الدولة المختلفة بما يحقق فاعلية العمل الرقابى .

وقد اولت اجهزة الرقابة المالية عنايتها وجهدها لفحص وممارسات العمل الجارى ومراجعة دراسات الجدوي الاقتصادية للاعمال الراسمالية من اجل الاقتصاد فى نفقة والكفاءة فى الأداء ومقارنة مردود الاموال المنفقة بالمنافع المحققة والمستهدفة وان كانت اغلبية الاجهزة العليا للرقابة المالية تقتصر القوة الضرورة التى تجبر على قبول المعايير الرقابية التى تعدها ومرجع ذلك الى ان هذه الاجهزة الرقابية ليس لها الحق فى اصدار او اتخاذ قرارات او قرض عقوبات بل لها حق تقديم مقترحات معتمدة فى اغلب الاحيان على منطق البراهين التى تقدمها للجهات اخري لمساندتها لتحقيق ذلك الهدف وخاصية ان كانت هذه الاجهزة ليس لها سلطات قضائية فلها ان تلجا الى المجالس التشريعية .

كما ان الاجهزة العليا للرقابة تملك وسيلة اخرى اكثر فعالية لفرض ارادتها وهي الاعلام لابد وقد استعملت هذه الوسيلة بقدر من التردد والحذر وخاصة فى ظل نظام الاحزاب السياسية لما تشير من ردود .

تعريف الرقابة :-

اختلف الكتاب فى ماهية الرقابة ولذلك فقد تعددت التعاريف التى تناولتها ، فالرقابة عرفت من الناحية القانونية بانها عبارة عن حق دستوي يخول صاحبه سلطة اصدار القدرات اللازمة لانجاح مشروعات الخطة فهي حق يخوله دستور او قد يخوله قانون معين تؤدي الى اهدف التنظيم الادارى الذى تتطلبه الدولة ، وفى هذا المعنى تتراوح الرقابة بين المرجعية

اللاحقة وبين فرض سلطة ادارية تلتزم المشروع باوضاع معينة او بضرورة الحصول على تصريح لبعض الاعمال واقترانها .[1]

الرقابة على الأداء وتدفق المعلومات :-

تعتبر الرقابة على الأداء من اهم الانشطة الرقابية فى المشروع وتهدف الرقابة على الأداء الى مقارنة الأداء الفعلى بالاداء المخطط للتاكد من درجة الالتزام ، بالمستويات المحددة مسبقاً .

ويتطلب اجراء هذا النوع من الرقابة توافر عدة مستويات من المعلومات داخل المشروع .

وبصفة عامة كلما ارتفع المستوي الاداري القائم بالرقابة فى الهرم التنظيمى كلما زادت الحاجة الى نوعية خاصة من المعلومات والتقارير .

وترتبط بكل مستوي من مستويات الرقابة انواع معينة من البيانات التى تساعد علي ممارسة الوظيفة الادارية ويمكن تقسيم عملية الرقابة على الأداء الى المستويات الاربعة التالية :

- التوجيه
- التعديل
- اتخاذ القدرات
- مراجعة السياسات .

أولاً : التوجيه :- Direction

على فترات زمنية محددة يتم تجميع المستندات الخاصة بالمعاملات والمستندات الخاصة بالتعريف فى مجموعة من التقارير التى تقدم ملخصا وافيا على الانشطة المختلفة ويساعد ذلك على تقييم الأداء وتحديد الانحرافات ويلاحظ ان المعلومات المرتبطة بمستوي التوجيه تتميز بالاتى :-

أ) تدور المعلومات حول الانشطة اليومية . وتهدف الى مراجعة حالة التشغيل فى ضوء القدرات المحددة مسبقا ان البيانات التى يقدمها نظام المعلومات لهذا المستوي هي البيانات المرتبطة بتغير البرامج المخططة

ب) ثم تجميع التقارير بحيث تتوافر قاعدة من البيانات يمكن استخدامها بواسطة المستويات الرقابية الاعلى .

ثانياً : التعديل : Repleation

- يجب ان يقدر ماذا كان الانحراف عن الأداء يمثل حالة استثنائية ام انه يمثل ظاهرة خطيرة .

[1] عوف محمود للفراوي الرقابة المالية النقدية والتطبيق ، ١٢-١٥- الاصدار الثانية ١٩٩٨م

- يجب ان يحدد المدير ماذا كان المكتب يقع داخل اطار السلطة المفوضة اليه ام ان الامر سوف يحتاج الى موارد اضافية .

ثالثاً : اتخاذ القرارات : Deseation

سوف نحتاج الى نوعية منتقاه من البيانات تساعد على تحديد مقدار الموارد الاضافية التى تحتاج اليها النظام للوصول الى نقل الاهداف التى تنطوي عليها الخطة ، فالملاحظ ان الاهداف لن تتغير (تقديم نفس المستوي المحددة للعملاء) وانما سوف يتم تدعيم الأداء بموارد اضافية لنستطيع الوصول الى نفس الاهداف المحددة مقدما .

رابعاً : مراجعة السياسات : Audit

وعن القيام بمراجعة السياسات يحتاج المدير الى كافة البيانات اللازمة لتقييم الخطط الكلية للاداء كما يحتاج الى المعلومات الكاملة عن اجمالى التكاليف المرتبطة بمستويات الأداء المخططة .[1]

[1] نهال فريد مصطفى – ادارة الامداد ١٩٩٧م ص٣٥٣

المبحث الثانى

التطورات التى حدثت على الاجهزة الرقابية :-

العناصر الرقابية لتشغييل البيانات الكترونياً :-

Electronic Data processing Controls

من بين العناصر الواجب تصميمها فى مجال نظم المعلومات هو فحص وتصميم الخصائص الرقابية للنظام ، ويشمل جزء من تطوير نظام الرقابة الداخلية تحديد الخصائص الرقابية بمايؤدى الى تقليل احتمال حدوث اخطاء او تجاوز التعليمات .

واذا حدثت هذه العناصر فيكون من هدف النظام تقليل الخسارة الناتجة من ذلك .

يهدف هذا الجزء الى فحص فلسفة الخصائص الرقابية ، وتحديد بعض الخصائص الرقابية التى تؤدي الى تقليل الخطر .

فلسفة العناصر الرقابية : Controls phibosophy

فى كل مشروع توجد بعض عناصر المخاطر ويشمل خطر عمليات المشروع مع أي نتائج من عملية التزوير بالسلع والخدمات الى العملاء بينما يمثل خطر تشغيل المعلومات على أي خطا ناتج من قيد او حفظ التقرير عن المعلومات .

ولتطوير نظام الرقابة الداخلية تكون الخطوة الاولى هي تحديد الاشياء التى قد يحدث بها خطا عن تنفيذ عمليات المشروع او عمليات المعلومات (حدوث الخطر) مع تقدير تكلفة كل خطر وتقدير امكانية حدوث الخطر وتبدا بهذا التحليل التركيز على عناصر الرقابة الاكثر كفاءة بالمشروع ويجب على المشروع ان يحدد تكلفة وعائد تطوير العناصر الرقابية حتي لاتزيد التكلفة عن العائد .

وبعد تحديد الخطر تاتى الخطوة الثانية فى تطوير نظام الرقابة الداخلية هو تحديد العنصر الرقابى او مجموعة العناصر الرقابية التى تقوم بمنع او اكتشاف او تغطية الاخطاء .

والخطوة الاخيرة فى تطوير نظام الرقابة الداخلية هي بناء العناصر الرقابية الاقل تكلفة توجدة عدة عناصر رقابية تساعد على منع واكتشاف وتصحيح خطر تشغيل المعلومات ولكن لكل عنصر رقابى تكلفة مصاحبة له .

العناصر الرقابية لخطر تشغيل المعلومات او خطر المشروع :-

العناصر الرقابية لاحداث المشروع :-

تساعد العناصر الرقابية لاحداث المشروع فى التحقق من وجود تصريح مناسب مسبق للعمليات وانها قد تمت حسب الاجراءات المحدده وذلك عن طريق :-

- الموظفون الداخليون والعملاء الخارجيون كل من موقعه الصحيح .
- وباستخدام موارد المشروع الصحيحة (اصوله)
- وبالكميات المناسبة .

وفيما يلى ملخص للعناصر الرقابية التفصيلية التى تؤدى الى تحقيق هذه الاهداف وذلك من خلال مناقشة كل من عناصر رقابة الدخول – عناصر رقابة ادخال البيانات – اختبارات الفحص وفى هذه المناقشة التالية سوف تتكامل تكنلوجيا المعلومات مع عمليات تشغيل المشروع واستخدام تكنلوجيا المعلومات لاداء جزء من وظيفة الرقابة والحصول على المعلومات فى وقت حقيقى .

أ) عناصر الرقابة على الدخول Access Controls

عند وجود تكنلوجيا المعلومات بالمشروع يكون من الضرورى دخول الافراد الى احداث المشروع لتنفيذ عمليات المعلومات وعمليات المشروع

ويمثل الدخول الغير مصرح به الى النظام خطرا يواجه المشروع .

ويعتبر منع الدخول الغير مصربح به الى النظام عملية حرجة .

وتزداد اهمية منع الدخول الغير مصرح به اذا كان النظام يعمل على الخط والتشغيل في وقت حقيقى .

وتؤدي العناصر الرقابية على الدخول الى ربط عملية الدخول بالنظام نفسه بالالات والبيانات . ويعتبر وجود عناصر رقابية على الدخول هام بنفس درجة اهمية حماية أي اصل بالمشروع .

ويؤدي وجود العناصر الرقابية على الدخول الى تقييد عملية الدخول الى النظام ويمكن ان تنقسم الى :-

أ- عناصر رقابية للدخول الى النظام

ب- عناصر رقابة الدخول الفعلى .

ج- عناصر رقابية للدخول الى التطبيقات والبيانات .

ومصفوفة رقابة الدخول :Access Control / Matrix، وتعتبر كلمة السر وسيلة تعريف فريدة لكل متخدم على حده .

اما مصفوفة رقابة الدخول فهي تحديد وظائف كل متخدم على حده عند دخوله الكمبيوتر .

وقد توجد عناصر رقابة دخول اخري منها : بصمة الصوت او الاصابع التوقيع الرقمى والرقم التعريفى للموظف وكروت التعريف .

ب/ العناصر الرقابية للدخول للالات :-

تقوم العناصر الرقابية للدخول الفعلى بمنع الدخول الغير مصرح به الى الالات نفسها ، وفى المعتاد تكون النظم الكبيرة او file servers موجوده فى مكان مغلق يتم الدخول اليها باستخدام مفتاح مزدوج .

ج/ العناصر الرقابية للتطبيقات والبيانات :-

تقوم العناصر الرقابية للتطبيقات والبيانات بحفظ تكامل وخصوصية البيانات والعمليات فى نظام الكمبيوتر وذلك عن طريق منع خسارة او تقييد او الدخول إلي البيانات والطبيقات وذلك نتيجة دخول الافراد الغير مصرح لهم . ويجب ان يقوم المشروع بحفظ توثيق البرامج الهامة وملف البيانات والبرامج فى مكتبه نظم المعلومات وهي غير مصرح الدخول اليها الا لاشخاص معينين ، كما يجب اعداد قائمة باسماء الاشخاص المصرح لهم بالدخول ومدي هذا التصريح ويجب التحقق من بيانات هذه القائمة باستخدام اساليب التحقق مثل كلمة السر القارئ الضوئ ، وغيره .

عناصر رقابة التشغيل : process Controls

وتحقق عناصر رقابة التشغيل من ان بيانات المدخلات مقيده فى قاعدة البيانات وانه قد تم تحديث أي رصيد لهذه المدخلات . وتستخدم الكثير من العناصر الرقابية للمدخلات والعناصر الرقابية للفحص كعناصر رقابية للتشغيل ايضاً .

عناصر رقابة الملفات : File Control

تستطيع الالات ان تتحقق انه قد تم تشغيل التحديث للملف الصحيح كما تستطيع الالات منع أي ترميز للملف ومن بين العناصر الرقابية فى هذا المجال مايلى :-

- العلامة الخارجية لملف : مثل وضع لاصقة خارج الملف توضح محتويات الاسطوانة التى تحوي الملف وهي تمنع اعادة الكتابة على الاسطوانة التى تحوي معلومات هامة .

- العلامة الداخلية للملف : linternal File يتم كتابة اسم الملف وتاريخ انشاؤه والبيانات الاخرى التى توضحه على وسط الملف بحيث يمكن للكمبيوتر قراءتها . وتشمل العلامة

الداخلية على كل من علامة بداية الملف Header Laber . وعلامة النهاية الملف Label trailen وتشمل العلامة الاولى على شرح البداية لملف بينما تمثل الاخيرة علامة لنهاية الملف ويحتوي بيانات تلخيصه عن محتوي الملف .

اجراءات الاغلاق lock ovtaro cedure وتستخدمها نظم ادارة قواعد البيانات فى نفس الوقت

ملف قراءة فقط Read only :-

يؤدى الى جعل البيانات فى حالة قراءة فقط فلاتمكن للمستخدم تعديل البيانات او التحديث

- دوائر حماية الملف File Protiction Rings تسمح لكتابة البيانات على شريط ممغنط وعند استبعاد الدوائر يكون الشريط الممغنط فى حالة قراء ة فقط .

ثانياً : تكنلوجيا المعلومات والقاصر الرقابية البشرية :-

Iinformation Technology and human Controls

يجب على المشرع ان يحكم الاخطاء الناتجة من التكنلوجيا والعامل البشرى فى النظم ويشتمل ذلك على :-

- تطوير النظم والصيانة والعمليات .
- السلوك البشرى الغير ملائم .

وتتعلق كل من التكنلوجيا المعلومات والعناصر الرقابية البشرية للافراد والموارد التكنلوجيا المستخدمة لتطوير وتشغيل وظائف تشغيل البيانات بالمشروع ويوجد العديد من العناصر الرقابية لكل من الالات والافراد .

العناصر الرقابية المتعلقة بالالات :Hard ware Control

العناصر الرقابية للالات : Buil-Inhuman Controls

توجد عدة عناصر رقابية على العناصر الالات مما يؤدى الى التحقيق من دقة تشغيل البيانات .

ويستخدم اختبار الصدى Echocheck للتحقيق من دون توصيلات البيانات مدة اخرى الى وسيلة الارسال لمقارنتها بالبيانات الاصلية . فاذا اوضحت المقارنة على اختلاف البيانات الاصلية عن البيانات المرسلة يقوم النظام برد البيانات مرة اخرى الى وسيلة الارسال .

تطوير النظام وصيانته وعملياته :-

System Devolopment Paintence and opereation :-

يجب تركيز قدر من الاهتمام على العناصر الرقابية المتعلقة بالتطوير والعناية والتشغيل النظام . وباخذ اسلوب تطوير النظام تفضل عملية تشغيل او مع الاخطاء فيه .[1]

تطور عمليات الرقابة :-

المرحلة الاولى :-

قبل سنة ١٥٠٠ميلادية ، كانت الاحداث المالية تسجل فى سجلين منفصلين بواسطة اشخاص مستقلين يتولى كل منهم التسجيل لنفس العمليات مستقلا عن الاخر ، وهذا لغرض وجود سجلين يمكن تطابقهما ، وبالتالى يمنع التلاعب والاختلاس فكان الوظيفة الرقابية الداخلية كانت تتحقق داخليا وليس هناك من يراقب العمل من خارج المشروع، وبتطوير النشاط التجارى وازدياد حجم الاتصالات الدولية نتيجة فتح افاق جديده عن طريق النقل البحري واستعمار اماكن جديده يتطلب الامر محاسبة العائدين من قباطنة السفن ، والعائدين بالثروات من الدنيا القديمة للقارة الاوروبية ، فتطلب الامر استخدام مراجعين لغرض محاسبة قباطنة السفن هذه ومنع اختلاس هذه الثروات فكان الرقابة وجدت في هذا الوقت للتحقيق من امانة الاشخاص الذين عهد اليهم المسئوليات المالية ، وفي ذلك الوقت للتحقيق لم يشار الى أي نظام يتعلق برقابة داخلية او نظام محاسبى ، فالاسلوب الذى كان متبعا فى المراجعة في ذلك الوقت هو تحقيق مفصل لك عملية او حدث مالم يتم

المرحلة الثانية :

من سنة ١٥٠٠ الى سنة ١٨٥٠م استع استخدام الرقابة ليشمل النشاط الصناعى الذى ظهر بوجود الثورة الصناعية وظلت الرقابة تعنى اكتشاف الاختلاسات والتلاعب ، وازدادت اهمية ذلك بسبب انفصال الملكية لراس المال عن الادارة وكانت الرقابة المالية تتركز فى فحص مفصل للاحداث المالية . الا ان هناك تغيرات جوهرية فى اتجاهات الرقابة وادواتها تحققت فى خلال هذه المرحلة ، حيث كان هنالك اعتراف عام بضرورة ومنع التلاعب والاختلاس ، التغيير سواء للمشروعات الكبيرة او الصغيرة .

[1] أ. د / ثناء على القبانى – نظم المعلومات المحاسبية – ٢٠٠٣-٢٠٠٢- ص ١٥٩

المرحلة الثالثة :-

وتتمثل فى الفترة من ١٨٥٠م الى مابعد ذلك حيث كانت هناك تغيرات اقتصادية هامة ادت الى ظهور المشروع كبير وبروز الشركات المساهمة . وانتقلت الادارة من افراد الى مهنيين واصبح اصحاب راس المال غائبون عن الادارة وبالتالى انصب اهتمامهم على سلامة المحافظة على راس المال وتنميته ، وظهرت مهنة المراجعة كرقابة خارجية محايدة واختلافا بالرقابة الداخلية كنظام ضرورى لاي تنظيم محاسبى [١].

[١] د . عبدالفتاح محمد الصحن – د . فتحى رزق السوافيرى ، الرقابة والمراجعة الداخلية ، ص ١٠

المبحث الثالث

اهمية الأداء المالى ومصادر التمويل

الأداء المالى "المعايير "

التحليل المالى :-

تعتبر وظيفة التخطيط من اهم وظائف المدير المالى .

وحتى يتمكن المدير المالى من وضع الخطط لابد ان يكون قادرا على معرفة المركز المالى لمؤسسته فهو كالطبيب لايمكنه ان يصف العلاج الا بعد معرفته لحالة مريضه . فالخطط المالية يجب ان تتناسب مع الامكانيات المالية للمنشاة .

ومن ثم ينبغى على المدير المالى ان يعرف كيفية القيام بتحليل مركز منظمته وذلك قبل قيامه بتقدير امكانياتها ومقدراتها .

ولاتقتصر اهمية التحليل المالى على ميدان الادارة المالية فهذا الموضوع يحتل فى وقتنا الحاضر مكانا هامافى محيط ادارة الاموال .

فالقوائم المالية تحتوي عددا ضخما من الارقام التى تجمع يوميا فى الدفاتر والسجلات التي تتمثل فى نشاط المشروع .

ويجب دراسة المشروع وتحليل وتفسير الارقام حتي يمكن فهم مضمونها ومعرفة حالة ومركز المنشاة والاستفادة منها فى رسم الخطط وتوجيه السياسات ومن ثم فان احد الاسباب العامة لوجود السجلات المحلية هو تمكين المدير المالى من تحديد درجة الأداء الماضى لمنشاته ومن عمل خطط المستقبل على هذا الاساس .

وينقسم موضوع تحليل القوائم المالية الى قسمين رئيسيين :

الاول : تحضير واعداد القوائم المالية .

الثانى : دراسة وتحليل هذه القوائم وعادة يقوم بالقسم الاول المحاسبون واهم مايعدونه عن القوائم ماليه هما :

قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) وقائمة نتائج العمليات (وحساب الارباح والخسائر) .

ويركز إهتمام الإدارة المالية علي كيفية فهم مضمون هذه القوائم المالية ، وهذا يستلزم ضرورة تحليلها وتفسيرها حتي يمكن الاستفادة منها في الحكم علي مركز المنشأة والذي علي اساسه يحدث التخطيط السليم لسياسات المستقبل .

ولقد زادت اهمية التحصيل المالي نتيجة لإنتشار المشروعات الكبري والإنتاج علي كدي كبير ولقد ادي ذلك الي ضعف الصلة المباشرة داخل المنشأة الواحدة وكذلك ادي الي اضعاف هذه العلاقة بين المنشأت المختلفة داخل الصناعة الواحدة مما زاد من اهمية التحليل المالي .

ويستخدم التحليل المالي للوصول الي خاتمة طويلة من الاغراض المختلفة منها :-

١/ معرفة المركز المالي للمنشأة .

٢/ تحديد المركز الإئتماني للمنشأة .

٣/ الوصول الي القيمة الإستثمارية للمشروع .

٤/ إختبار مدي كفاءة العمليات المختلفة .

٥/ الحكم علي مدي صلاحية السياسات المالية والتشغيلية المتبعة .

٦/ معرفة مركز الشركة في قطاعها المعين .

٧/ تخطيط السياسات المالية للمنشأة .

٨/ الحكم علي مدي كفاءة إدارة المنشأة .

ويبدو بوضوح من الاغراض السابقة اهمية التحليل المالي لعدد كبير من المجموعات التي يهمها امر المنشأة ومن اهم هذه المجموعات البنوك ، الدائنين التجاريين ، المستثمرين من جملة الاوراق المالية والمؤسسات العامة الإدارة المديريين الماليين .

ويعتبر التحليل المالي من افضل الأدوات التي يمكن للمؤسسة العامة استخدامها للحكم علي مدي نجاح او فشل السياسات التي ترسمها الشركات التي تتبعها وكذلك للحكم علي مدي كفاءة ادارة كل شركة وتزداد اهمية هذه الإدارة بزيادة عدد الشركات التي تشرف عليها المؤسسة العامة الواحدة .

وعلي هذه المجموعة القيام بجميع القوائم والمعلومات المالية الخاصة بالشركات التي تنتمي اليها ثم تظهرها كوحدة واحدة تمثل القطاع المعين وبتحليل هذه المعلومات والقوائم المجمعة يمكن الحصول علي معايير ونسب خاصة بالقطاع المعين لتستخدمها الشركات المتعددة للمقارنة مع معاييرها ونسبها الخاصة ومثل هذه المقارنة تعود علي الطرفين المؤسسة العامة وشركائها بفوائد ذات قيمة كبري .

خطوات التحليل المالي : -

١/ التصنيف

٢/ المقارنة

٣/ الإستنتاج

النسب المالية : ـ

يستند تحليل النسب المالية شأنه في ذلك شأن الادوات الآخري في التحليل المالي علي منطقيه بين عمليات المشروع من ناحية والتمثيل المالي او المحاسبي لهذه الانشطة .

انواع النسب المالية :ـ

١/ نسبة السيولة : ـ

تعتبر هذه النسب قدرة المشروع علي مقابلة التزاماته الجارية وعلي الرغم من ان التحليل الكامل لمركز السيولة للمشروع يتطلب دارسة مستفية للميزانيات النقدية التقديرية الا ان تحليل النسب عن طريق ربط قيمه النقدية وقيمة الاصول المتداولة الآخري بالإلتزامات الجارية يزودنا بمقاييس سيولة سريعة وسهلة الإستخدام .

نسبة التداول = الاصول المتداولة

الخصوم المتداولة

٢/ نسب الدفع المالي :ـ هناك عدة جوانب انسانية لنسب الدفع المالي وهي التي تقيس مدي مساهمة الملاك في الهيكل المالي بالمقارنة بالتمويل الذي مصدره القروض المختلفة منها

ينظر المقرضون الي حقوق الملكية بإعتبارها " هامش امان " حيث انه في حالة انخفاض نسب حقوق الملكية فإن ذلك معناه ان النظر داخل المشروع يتحمله المقرضون بصفة اساسية .

ويلاح ان المنشأت ذات النسبة المنخفضة للدفع المال تتعرض لدرجة اقل من الخطر في فترات الكساد ولكنها في نفس الوقت تحقق عوائد منخفضة في حالة انتهاش او رواج الإقتصاد ويلاحظ عادة ان المستثمرين يحاولون تجنب الخطر الي اقصي درجة ممكنة لهذا السبب فهنالك ضرورة لتحقيق التوازن بين العوائد المرتفعة من ناحية والخطر المرتفع من ناحية آخري حين اتخاذ القرارات المتعلقة بالدفع المالي .

في حالة استخدام الإقتراض علي نطاق كبير فإن الملاك يمكنهم الإحتفاظ السيطرة علي المشروع بأقل قدر ممكن من الاستثمار نسبة الإقتراض

مجموع القروض

مجموع الاصول

٣/ تعتبر نسب النشاط مدي فعالية المشروع في استخدام الموارد المتوافرة لديه وتتضمن جميع هذه النسب المقارنة بين مستوي المبيعات من ناحية الاستثمار في الاصول المختلفة من ناحية اخري وتفترض هذه النسب ضرورة وجود توازن مناسب بين المبيعات وبين حسابات الاصول المختلفة مثل المخزون والاصول الثابتة وغيرها .

معدل دوران المخزون = المبيعات

المخزون .

٤/ نسب هيكل التكلفة :ـ

ترجع اهمية هذه النسبة انها تمثل تدافق مستمر ودائم واذا فقد المشروع السيطرة علي عناصر التكلفة فإن ذلك معناه الإضرار بالارباح وربما فشل المشروع وافلاسه وتلعب مسب هيكل التكلفة دوراً هاماً في الرقابة الداخلية علي عمليات المشروع .

أ ـ هامش الربح الإجمالي = المبيعات – تكلفة المبيعات

المبيعات

ب – نسبة مصاريف البيع التسليم = مصاريف البيع

المبيعات

نسب الربحية : ـ

تعكس نسب الربحية نتائج تحليل النسب الاربعة السابقة حيث انها تقيس مدي تحقيق المشروع للمستويات المتعلقة باداء الانشطة وهيكل كما اتها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقدرات التي اتخذها المشروع فينا يتعلق بالسويلة والدفع المالي الواقع ان جميع النسب التي سبق التعرض لها تظهر بعض جوانب ابعاد الطريقة التي يتم بها تشغيل لمشروع اما نسب الربحية فإنها اعطي " اجابات نهائية " عن التكلفة العامة لإدارة المشروع .

أ/ هامش الربح للمبيعات = صافي الربح بعد الضريبة

المبيعات

ب/ نسبة المصاريف الإدارية العامة = مصارية ادارية وعامة

المبيعات

ج/ نسبة الاملاك والإيجار = الاملاك + الإيجار

المبيعات

د / معدل العائد مجموع الاصول = صافي الربح بعد الضريبة

مجموع الاصول

هـ/ معدل العائد علي حق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة

حق الملكية .

إختصاص فن الإدارة المالية :-

يختص هذا القسم بكل الشئون المالية الخاصة بمرف او هيئة الشرب وكل المعاملات المحاسبية والنقدية الداخلة منها والخارجة التعامل مع كافة المصارف والبنوك المختلفة وكذلك المعاملات الآخري .

كما نجد ان هذا القسم يقوم بتكوين لجان مساعدة له القيام بالواجبات الآخري مثل المشتريات والمبيعات وتوقيع العقودات وكل المعاملات المختصة بعملية الإيرادات والمصروفات .

ونجد ان لهذا القسم دور كبير في وضع الموازنات التقديرية والإشتراك في القرارات المقترحة وكذلك التقارير اليومية والشهرية عند النقدية الداخلية والنقدية الخارجية وسير الاداء .

كما يقوم هذا القسم بالدور الرقابي الفعال للاداء المالي وذلك لمتابعة حركة المستند من خلال الدورة المستندية له من البداية وحتي النهاية بتنظيمها وإزالة العقبات التي تهوق مسيره لضمان انه يسير وفق القوانيين المحاسبية المتفق عليها قانونياً المتعارف لدي الجميع .

مصادر التمويل القصيرة الأجل :-

قالي تعالي : (المال والبنون زينة الحياة ...) صدق الله العظيم

يمكن للمشروع الحصول علي الاموال لتمويل رأس المال العامل المتغير من عدة مصادر وهي :

-

الموردون (الإئتمان التجاري)

البنوك التجارية

شركات تسليف الاموال

الهيئات الحكومية

مصادر آخري مثل المصروفات المستحقة والبنوك الصناعية والمبالغ المدفوعة مقدماً والتأمينات المدفوعة من العملاء .

ومهما كان مصدر التمويل فإن للإقتراض مظهران :

فاولاً : ان يكون هنالك ما يثبت مديونية المشروع للهئيات المختلفة .

وثانياً : كثيراً ما يطلب المقروض من المشروع تقديم بعض الاصول بمثابة ضمان للقروض ليس معني ذلك ان المقروض يرغب في الإحتفاظ بهذه الاصول حتي لا يمكن للمشروع التصرف فيما بدون موافقته .

اثبات المديونية : ـ

تثبت مديونية المشروع للهيئات المقرضة بعدد من الوسائل المختلفة

وهي :

١/ الحسابات الجارية

٢/ السنوات الاذنية

٣/ الكمبيالات

وتسمي السنوات الاذنية والكمبيالات بالاوراق التجارية وتمتاز الاوراق التجارية بقابليتها للتداول من شخص لآخر .

والواقع ان خاصية التداول التي تتميز بها الادوات التجارية علي جانب كبير من الاهمية في الحاية التجارية اذ انها تساعد علي سهولة الحصول علي الاموال اللازمة .

الحسابات الجارية : ـ

هو مجرد قيد حسابي في دفاتر الدائن يثبت به مديونية العميل ويسجل هذا القيد بدفاتر الدائن في تاريخ البضائع او تقديم الخدمات ويثبت هذا الدين لدي العميل بواسطة الفاتورة التي يرسلها المورد الي العميل والفاتورة عبارة عن قائمة بالسلع التي شحنت للعميل وقيمتها ، كذلك يبين بالفاتورة شروط البيع وتؤرخ عادة بتاريخ يوم الشحن .

السند الاذني :ـ

هو تعهد كتابي يوقعه المقترض بدفع مبلغ محدد عند الطلب او تاريخ محدد الي شخص معين او لحامله وقد يشتمل السند علي بيان معدل الفاتورة التي تستحق علي الدين .

الكمبيالة : ـ

هي امر يصدره شخص يسمي الساحب (الدائن) الي شخص يسمي المسحوب عليه (الدائن) لدفع مبلغ محدد لامر شخص معين او لشخص معين او لحامله يسمي بالمستفيد وذلك في تاريخ محدد .

الكمبيالة المصرفية : ـ

تستعمل عادة في التجارة الخارجية وهي عبارة عن امر دفع مسحوب علي احد البنوك بدلاً من التاجر المدين والسبب في ذلك انه كثيراً ما لا يكون المدين معروفاً لدي المورد فيتفق

المدين مع احد البنوك المعروف لديها لقبول كمبيالة مصرفية لصالح المورد او من يحدده وبطبيعة الحال يقوم البنك بقيد القيمة علي حساب العميل طرفه ولهذا يكون البنك مسؤلاً عن تحصيل قيمة الكمبيالة في ميعاد الإستحقاق .

الإئتمان التجاري trad credit :-

يقصد بالإئتمان التجاري الديون التجارية التي يمنحها الموردون لعملائهم من المؤسسات التجارية بسبب بيع البضائع والخدمات .

وسوف نستبعد من هذا التعريف الإئتمان الإستهلاكي الي الإئتمان الذي يمنحه نجار التجزئة للمستهلكين وذكلك البيع بالتقسيط نظراً لبعض الخصائص المعينة المميزة لهذا النوع .

فمثلاً في حالة البيع بالتقسيط يوقع المشتري عدداً من السندات الإذنية يدفع مبلغ معين علي عدد من الاقساط المتساوية ودائماً تكون السلع المشتراة ضامنة للديون بينما انه في حالة الإئتمان التجاري فالقاعدة انه ليس له أي ضمان .

اشكال الإئتمان التجاري : -

قد يكون الإئتمان التجاري في شكل حساب جاري وقد يكون في شكل كمبيالة او سند اذني .

ويمثل الحساب الجاري الجزء الاكبر من عمليات الإئتمان التجاري وعادة يخصص المورد صفحة خاصة لكل عميل يقيد بها مشترياته ومدفوعاته .

وتمتاز الكمبيالة بقابليتها للتداول وبذلك يمكن للدائن التجاري تظهيرها للغير كذلك يمكنه خصمها لدي احد البنوك قبل موعد الاستحقاق وقبض القيمة المالية لها .

حقيقة انه يمكن للدائن في بعض البلاد التنازل عن الحسابات الجارية المستندية لمصلحة احد البنوك وقبض قيمتها نقداً بيد ان هذه العملية ليست بدرجة سهولة خصم الكمبيالات المسحوبة .

وعادة لا ترغب المشروعات في الإقتراض بواسطة كمبيالات نوعاً من المتاعب التي قد تقابلها في حالة عدم إمكان الدفع في موعد الإستحقاق ، اذ ان الدائن يستطيع ان يثبت توقف المدين عن الدفع اذا لم يقم بالسداد مما قد ينتج آثار سيئة للمشروع المقترض .

لذا فإن استعمال الكمبيالات ليس شائعاً الا في صناعة او تجارة معينة اما في اوجه النشاط الآخري فيسبب عدم قبول المشتركين لفكرة الكمبيالات فإن الائتمان عادة يتم عن طريق الحساب الجاري .

وكثير ما تطلق كلمة كمبيالة خطأ علي السند الادني ويرجع السبب في ذلك

ولايعتبر السند الادني ورقة تجارية الا اذا كان نتيجة لعملية تجارية او كان موقعاً عليه من تاجر اما الكمبيالة فهي دائماً معتبرة ورقة تجارية .

ويلاحظ ان الحسابات الجارية تظهر في ميزانية المشروع في جانب الخصوم المتداولة بإسم حسابات دائنة وتظهر في جانب الاصول المتداولة لدي الدائنين تحت اسم حسابات مدينة اما الكمبيالات والسندات الاذنية فتظهر في ميزانية المشروع في جانب الخصوم المتداولة بإسم اوراق دفع وتظهر في جانب الاصول المتداولة لدي الدائنين تحت اسم اوراق قبض [1].

التمويل : -

يعتبر التمويل من العوامل العامة في قدرة أي مؤسسة علي تنفيذ المشاريع والبرامج اللازمة لتحقيق اهدافها فبدون التمويل لا يمكن تحقيق او تنفيذ أي من مشاريع او برامج المؤسسة اللازمة لتحقيق اهدافها .

ومن هنا فإن استمرار وجود عمل المؤسسات يعتمد بدرجة كبيرة علي نجاح الإدارة المالية ومقدرتها علي تدبير التمويل اللازم لإستمرار وتطوير عمل المؤسسة ومن هنا يمكن القول ان فشل الإدارة المالية سيؤدي حتماً الي انهيار وفشل المؤسسة بغض النظر عن الكفاءة الفنية والإدارية للمؤسسة .

ان زيادة الموارد المالية للمظمات الاهلية يترتب عليه زيادة مقدرة تلك المؤسسات علي تنفيذ المزيد من البرامج والمشاريع الا ان تدبير الاموال يحتاج من المؤسسة الي زيادة نفقاتها لجمع التبرعات والمتمثل بشكل كبير في العلاقات الهامة وشبكة الإتصال من مجتمع الممولين وذلك لكون المؤسسات الاهلية تعتمد بشكل كبير علي التبرعات والهيئات من مصادرها المختلفة لتنفيذ البرامج والشماريع الخيرية .

ولذلك لابد لتلك المؤسسات ان توازن بين حجم النفقات اللازم للحصول علي التمويل المطلوب وبين حجم التمويل المتوقع الحصول عليه مقابل تلك النفقات وبذلك فإن امام المؤسسات الاهلية معادلةص عبة فعلي سبيل المثال تحجم بعض المؤسسات في الإنفاق علي انشطتها التمويلية

[1] د. حسن احمد توفيق / التمويل والإدارة المالية في المشروعات التجارية / ١٩٩٢-١٩٩٣ / ص ٣٠٩

رغبة في تخفيض المصاريف الإدارية امام اصرار بعض اعضاء مجلس الإدارة مما يقلل من عوائق التربعات العينية والنقدية لتلك المؤسسات [1].

اهمية التمويل : -

للتمويل اهمية كبيرة في المنظمات الاهلية وذلك للأسباب التالية :-

المال هو العنصر الاساسي لإستمرار عمل المنظمات الاهلية فبدون المال لا تستطيع المؤسسة تنفيذ برامجها وتقديم خدماتها للمستفيدين من تلك الخدمات .

يعتبر استقرار المركز المالي للمنظمة من اهم العوامل المساعدة في ارتفاع مستوي خدماتها وتطوير الخدمات القائمة وفقاً لزيادة مركزها المالي الذي يسمح لها بالتوسع وتحسين توعية الخدمات .

تستخدم الاموال في اغراض وامور نتعددة منها اقامة المنشأت وتجهيزها ودفع الاجور للعاملين وشراء الخامات اللازمة لتوفير الخدمات وتحقيق اهداف المؤسسة .

وتبرز اهمية تمويل المؤسسات الفلسطينية لأن ذلك من شأنه ان يزيد من قدرة تلك المؤسسات في المساهمة في عملات الإغاثة والتنمية للمجتمع الفلسطيني الذي تضرر بشكل كبير في السنوات الاخيرة بسبب العدوان الاسرائلي المتواصل الذي ادي الي تدني الاوضاع الإقتصادية و المعيشية للفلسطينيين حيث اظهر تقرير البنك الدولي ان اكثر من نصف الفلسطنيين يعيشون تحت خط الفقر وان ١٦% منهم الي قربه ٦٠٠ الف فلسطيني في الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧م غير قادرين علي اقتناء الحد الادني من الحاجات الضرورية واوضح التقرير ان ربح قوة العمل الفلسطينية عاطل عن العمل اضافة ايل ان دخل العاملين انخفض بثلث ما كان عليه .

اذا تلك المهطيات وما تشير اليه من معاناة ومصاعب لكافة شرائح المجتمع الفلسطيني تبرز اهمية ودور المؤسسات الاهلية في تحقيق الاعباء عن الفئات الاكثر تضرراً خاصة وإن امكانيات وقدرات السلطة الفلسطينية باجهزتها و مؤسساتها المختلفة تعجز وحدها عن القيام بواجبها تجاه المجتمع الفلسطيني ولذلك فإن تمويل المؤسسات والمنظمات الاهلية ضروري لتمكين تلك المؤسسات من القيام بواجبها ومسؤوليتها تجاه المجتمع الفلسطيني [*]

---

[1] د. قرشي فريد / تنمية الموارد لتمويل مشروعات المنظمات الاهلية العربية المؤتمر الثاني للمنظمات الاهلية العربية القاهرة ١٧-١٩مايو ١٩٩٧م / ص ٤

[*] د. علي ماهر ابو المعاطي إدارة المؤسسات الإجتماعية مكتبة زهراء اشلرق الطبعة الثالثة ٢٠٠٤م / ص ٣٠٩

الفصل الثانى المبحث الاول

نبذه تاريخيه عن البنك الزراعى

البنك الزراعى السودانى :-

اكثر من نصف قرن من الريادة والقيادة فى السودان خدمة الاقتصاد الوطنى والتنميه الزاعيه وادخل ثقافه العمل المصرفى والتقانات للريف

يعتبر البنك الزراعى اول مؤسيسة وطنيه متخصصه فى مجال التنميه الزراعيه حيث إمتدت مسيرته اكثلر من نصف قرن من العطاء المتواصل فى خدمة الاقتصاد الوطنى وتطوير الزراعة فى السودان إدخال التقنيه المصرفيه للريف .

صدر قانون البنك الزراعى فى عام ١٩٥٧ كا اول بنك وطنى فى مجال الائتمان الزراعى حيث جاء مبلادة بعد عام واحد من نيل الاستقلال وقد باشر نشاطه فى عام ١٩٥٩ .

شهد البنك تطوراً هائلاً بزيادة رفع راس المال المصرح به الى ١٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (مليار جنيه سودانى) شراكه ما بين وزارة الماليه ٤٠% وبنك السودان ٦٠% وارس المال المدفوع منه ٧٢٣,٠٠٠ جنيه أضف على ذلك عدد فروعة النتشرة حيث بلغ عددها ١١٤فرعاً (٩٧+١٧ مكتب)

بجانب الاصول الضخمة المنتشرة فى كل بقاع الوطن وموكاكيه للتطوير الزراعى الذى ينظم العالم أصبح البنك اليه الدولة لتنفيذ فى برنامج النهضه الزراعيه حيث نقل التكنولجيا الحديثه للزراعة بما إستجلب من تقانات إلات زراعيه إسمدة وتقاوئ محسنه وجرارات وحاصدات طلمبات رى حديثه حتى اصبح البنك الكثر قدره على توفير احتياجات المزرعين التمويليه والمساهمة فى زيادة الانتاج والانتاجيه ، واضحى عبر سياساته صديقاًوعضوا للمزارع لخدمة الرعاة وقطاع الثرة الحيوانيه .

كما دخل البنك مؤخراً فى شراكه ذكيه مع شركات السكر وبعض الشركات الخرى التى ادت نتائجها إعادة الحياة الى بعض المشاريع القوميه (الرهد – كنانه – النيل الابيض).

الخدمات المصرفيه :-

اما النشاط المصرفى اصبح واحد من اهم أنشطه البنك وذلك بغرض تثقيف جماهير المتعاملين مع البنك وخاصة المزارعين والرعاة وصغار المنتجين عبر الريف المنتشر فيما يختصر بالاخار واهمية وكافة المعاملات المصرفيه حيث يقدم خدمات تشمل (قبول الودائع) الجاريه بالعملة الخارجيه وخدمات مصرفيه الكن تشمل خدمات الصرف الالى –

خدمة التحاويل الفورية وخدمات المقاصة الاكترونيه واجهات خدمات نقاط البيع وخدمة السويفت

الاهداف الرئيسيه للبنك :-

١/ تقديم التمويل الزراعى والحيوانى للقطاعات المزارعين والمنتجين والمستثمرين ويشمل التمويل المحاصيل الحقليه انتاج البساتين تسمين الدواجن، الاسماك ، الالبان .

٢/ مضاعفه القدرة التمويليه من خلال زيادة الموارد الذاتيه والاهتمام بجذب الودائع .

٣/ تمويل النشاط التجارى من خلال عمليات الاستيراد والتصدير ومسلتزمات الانتاج والتخزين حيث يمتك اكثر طاقة تخزنيه بالبلاد (صوامع بورسودان ، القضارف) والمخازن الاستراتجيه

٤/ توفي إحتياطى وافر من الحبوب لمواجهه الكوارث الطبيعيه .

٥/ أستقطاب القروض والمنح وتوطيد العلاقات مع الدول الشقيقه والصدقة والمنظمات والاتحادات الاقليمية

٦/ زيادة الانتاجيه لرفع مستوى المعبشه لصغار المزارعين

٧/ تمويل قطاعات واسعه كالقطاعات الضعيفه ، قطاع المراة وقطاع الحرفيين عن تكويناتهم التنظيميه الرسميه وغير الرسميه

٨/ تحديث وسائل الرى بالبلاد

٩/ المساهمة فى تطبيق الحزم التقنيه بتوفير المدخلات اللازمة من (أسمدة ، مبيدات ، تقاوى مختلفه ، خيش)

١٠/المساهمة فى الانجاح العمليه الزراعيه لتقليل مخاطر هدم السدود وذلك بمتابعه العمليات الانتاجيه فى كل مراحلها والاعتماد الكامل على التقانه وحمايه المزارع بتمويل التأمين الزراعى

١١/ تمويل المشروعات الاستثماريه التنمويه والتجاريه لخدمة البلاد ورفع المستوى المعيشى للفرد وترسيخ الاستقرار فى الريف

نبذه تاريخيه عن البنك الزراعى :-

يبعد الفرع عن مدينة عطبرة حوالى ٧٠ كيلو متر بطريق مسفلت وهو طريق حيوى هام وتزداد أهميه عندما يصل إلى مدينه أبوحمد ووادى حلفا ويصبح فى القريب العاجل طرقياً أقتصادى بالنسبه للمدن التى تظل علية بربطها ببعضها البعض خاصة العبيديه لان بهام حطه الجمارك المتوط بها اجراء ات تجارة الحدود بين السودان جمهورية مصر العربيه بالنسبه لاجراءات الصادر والوارد وبتفويض من البنك السودان لاعتماد اجراءات الصادر والوارد لكل البضائع وذلك حسب أتفاقيه تجارة الحدود الصادر من وزارة التجارة .

فحدود إشراف الفرع جنوباً متاخم مع الحدود الجغرافيه لفرع عطبرة ، وشمالاً متاخم مع الحدود الجغرافيه لفرع الشريك على ضفة النيل شرقا وغرباً بالاضافه إلى الجزء الذتى تتوسط النيل يغطى مساحات زراعيه مقدرة لمشاريع كبيرة (مشروع الباوقه ، خلاوى ودالفكى على ، الجمعيات التعاونيه الزراعيه .

وهنالك مشاريع كبيرة بمساحات مقدرة تحت الانشاء ويتميز هذا العام عن الاعوام السابقه بشتائه البارد وقد اتسعت الرقعة الزراعيه بفضل اعلان الدولة للنفرة الزراعية ووفرة المدخلات الزراعيه وتواجدها باسعار معقولة ادت الى حماس الزراعى فان الصرع يقوم با الاعمال المصرفيه من تحاويل وخدمات مصرفيه وله تعامل ممتاز مع المخلصين والتجار يتعاملون مع ادارة الجمارك.

وبحمد الله وتوفيقه بدات إدارة شرطه الجمارك التعامل مع الفرع بقبول شيكات البنك بعد ان اوقفت التعامل منذ عام ٢٠٠٣ وبد العمل بالفضل فى استلام الشيكات اعتباراً من ٢٠٠٦/٨/٦م .

الاستثمار والمخازن :-

أولاً التمويل :-

النشاط الزراعى هو العمود الفقرى ومحور الارتكاز لقالبيه مزراعى والاية نهر النيل وهو العامل الرئيسى فى الاستقرار وعدم الهجرة للولايات لاخرى .

وفى منطقه العبيديه بالذات اصبح هنالك عزوف عن الزراعة واتجه المزارعين فى البحث عن معدن الذهب أو العمل فى الاعمال الهامشيه فى محطه الجمارك حمالة سواء كان ذلك على كارو أوعلى الظهر فهي تدر عليهم عائد يومى مجزى يسد رغباتهم ومتطلباتهم اليوميه . ذلك بخذ ان اجر العامل الزراعى مرتفع بسب قلة الايدى العاملة فى الزراعة

شهد هذا العام توفير فى الدخلات الزراعيه إلاليات وملحقاتها وذلك بفضل برنامج الدولة النقدة الزراعيه مع أتخافض سعرها .

ثانياً: التحصيل :-

الدراسه المتانيه لإجراءات التمويل واتباع الاسلوب الامثل فى فحص وتقسيم الطلبات ودراسة الجدوى الاقتصاديه لكل مشروع قبل الدخل فى التمويل يقودنا إلى تحقيق معدلات كبيرة فى نسب التحصيل فى هذا العام ظهرت مشكلة الاعسار للديون التى أستحقت فى نهايه ديسمبر ٢٠٠٥

أنعكس بدورة على نسب التحصيل وقد بلغت النسبه العامة للتحصيل فى ٢٠٠٦/١٢/٣١م ٤٦%
وهذا التدى بتغرى الاتى :-

١/ عدم نجاح الموسم الزراعى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥م ادى الى تغير المديونيات وبالتالى عدم السداد .

٢/ قبول سداد ٧٥% للذين يرغبون الزراعة للموسم ٢٠٠٧/٢٠٠٦م مع المرونه الشديدة للذين يرغبون زراعة النقدة الزراعيه لمحصول القمح ادى بدورة الى تدنى نسبه التحصيل .

٣/ أنصراف بعض المزارعين وخاصة الشباب منهم إلى العمل والبحث عن الذهب والذى بدورة يدر عليهم دخلاً كبيراً ولايحتاج إلى راس مال وبدون مخاطر فضلاً عن ذلك أدى الى زيادة دخل الفرد .

المخازن :-

للفرع مخازن بالضفه الغربيه لنهر النيل كان يستغلها كمكاتب وعندما تقرر نقل الفرع الى إلى الضفه الشرقيه أصبح يستقلها كمخازن وهى لاتسع كل بضائع البنك لصغر سعتها التخزينيه .

أما مخازن الصفه الشرقيه فهى عبارة عن مخازن صغيرة جداً مؤجرة ويلاحظ أن أصحاب هذه المخازن يطالبن بالحاج الزيادة رفع الايجار علماً بان هذه المخازن غير مطابقه المواصفات التخزين وهى تحمل تخزين الاسمدة فقط اما بقية المخزونات مثل المحاصيل الزراعيه والتقاوى فسريعاً ما تتضرر بالتسوس والتلف من جراء عدم صلاحيه هذه المخازن وحسب طبيعتها المصممة عنها لا يمكن تبخير المحاصيل بداخلها نسبه تحلل الحيطان والتوافد اى غير محكه التصميم سوى كان ذلك للحيطان والسقف فهى مسقوفه سقفاً بلدياً (عروق نخيل وجريد) .

عليه تقترح تشيد مخزن با لمواصفات الحديثه علماً بان المخزن فى عام ٢٠٠٦م كميات من القمح المستلم نظير سداد المربحات وصلت الى ١١٠٠٠ جوال (احدى عشر ألف جوال قمح)
تقاوى القمح ٢٠٠٨ جوال الاسمدة حوالى ٣٠٠٠٠ جوال (ثلاثون ألف جوال سماد)

العربات :-

توجد بالفرع عربة دبل كاب بحالة جيدة

المبانى:-

مبانى الفرع مبانى انشاء زراعى تحتاج الى صيانه وتعديل .

الانارة :-

لاتوجد كهرباء بالمنطقه ويوجد وابور انجليزى بحالة جيدة مماوفر الانارة بالفرع وابور صينى بحالة وسط يساعد فى حالة الضرورة .

البنك السودانى فرع العبيديه، التقدير السنوى للعام ٢٠٠٦- فبراير ٢٠٠٧ .

الفصل الثانى

المبحث الثانى

المعايير والاسس المتبعه فى حسابات البنك الزراعى

مقدمة:-

تعريف النظام المحاسبى :-

يمثل هذا النظام المحاسبى مجموعة متناسقة ومتكاملة من الوسائل وإلاجراءات والاساليبا صممت بغرض معالجة جميع المعاملات المحاسبيه الخاصة بمعالجه المصروفات الإدارية وبنود الصرف المختلفة الى جانب تغطيه النشاط التجارى البنك من بيع وشراء بالقرر الذى يفى بغرض نتائج نشاط البنك ومركزه المالى بطريقه ملائمة ومناسبة لطبيعة عمل البنك وبشكل إقتصادى من حيث تكلفة المنعه بحيث يساهم فى حماية موجودات البنك وفقاً للقواعد والمعايير المحاسبه والتعارف عليها دولياً والمعايير المحاسبيه فى المؤسسات الماليه الاسلامية وتقديم المعلومات والتقارير المطلوبة الإداره فى الجهات الخارجية فى الوقت المناسب .

خصائص النظام المحاسبى :-

من أبرز خصائص هذا النظام والذى يتوجب على جميع العاملين فى البنك وعلى وجة الخصوص المحاسبية العامة العمل بموجبة وترسيخه وحمايته

١/ انه مجموعة من النظم الفرعية والذى يتناول كل منها نوعاً معيناً من أنواع المعلومات وبالتالى فإن هذه النظم تصل الى العمق فى كل الأنشطة للبنك التى تمت تغطيتها بواسطة المراشد المختلفه .

٢/ التناسق والتكامل بين مختلف الأنظمه المعمول بها با لبنك وما تتضمنه من إجراءات وأساليب ووسائل حين تكون مخرجات أحد الأنظمة مدخلات لأخر مما يؤدى فى نهاية المطاف الى تحقيق الهدف الكلى للنظام .

٣/ لقدتم تصميم النظام بما يتماش وطبيعة عمليات البنك وبالتالى فإنه يستوعب جميع أنشطتة .

٤/ إن النظام قد أسس على ان يكون إقتصادياً بالنسبه البنك لموازنه التكلفة مقابل النفعة وذلك من حيث القوى البشرية والأساليب والإجراءات التى ينص عليها

٥/ إنه يمثل الحماية لموجودات البك وحقوقه وإلتزاماتة بما يتضمنة من إجراءات الرقابة الدخلية

٦/انه يستند على الممارسة المعنية المؤسسة على قواعد ومعايير الأداء المحاسبى المتعارف عليها محلياً ودولياً .

٧/إنه يختص بتقديم التقارير المختلفه التى تلبى حاجه مختلفه الأطراف الداخليه والخارجيه
٨/ ضروره أن تعد التقارير بالصوره المطلوبة وفى الوقت المحدد أوالمناسب .

الأهداف العامة النظام :-

إن النظام المحاسبى يهدف فى مجملة الى :-

تحديد نتائج العمليات وذلك بتحديد وقياس المعلومات الحمية التى تتعلق بنشاط البنك وإعداد تقارير عن نتائج هذا النشاط خلال فتره معينة .

تتبع أصول وإلتزامات البنك وذلك بما يمكن من الحفاظ على سلامة لأصول وقياس المركز المالي للبنك فى تاريخ معين ويتحقق ذلك عن طريق مسك الوفاتر منتظمه وحفظ حسابات كاملة ومستقله بكل أصل من الأصول وكل إلتزام من إلتزامات

تسهيل عمليات البنك ونشاطه والتجارى والادارى عن طريق توفير المعلومات اللازمة القيام بهذه العمليات وتقديم خدمات مصرفيه أفضل

تحقيق الاهداف النوعية لاداء النظام المحاسبى بشكل عام والذى يتمثل فيما يلى :-

الإلتزام بمعالجه البيانات بكفاءة وبأدنى حد من التكلفه

تقديم التقارير والمعلومات بالسرعة المطلوبة

ج- تحقيق أعلى درجة من الدقة والعناية اللازمة

د- منع الغش والتلاعب وسوء الإستخدام

عناصر النظام المحاسبى ومقوماته :-

١/ القواعد والعايي :-

وهى تتمثل الاطار الذى يحكم عمل النظام ومصدر الأحكام فيه وهى التى تحدد مساره وتوجيه أعمالة وتحكم إجراءاته وتهدف الى ضمان النوعية فى أداء العمل ومصادر هذه القواعد والمعايير التى اسندت اليهاهى :-

أ/ القوانين والتشريعات خاصة بما يتعلق منها فى قانون تنظيم العمل المصرفى وقانون شركات

ب/ معايير الاداء المحاسبى المصادق عليها والتعارف عليها ومحلياً ودولياً .

ج/ القرارات الادارية داخل البنك

د/ الممارسات التعارف عليها

٢/ هيكل النظام :-

ان البناء التنظمي العام فى هذا النظام قد أسس على نظام حسابات التكلفة وتقديم الخدمات الى جانب أنظمه الشتريات والمخازن والأوجور كأنظمه فرعية وذلك إستناداً على طبيعه البنك الخدميه التى تتمثل فى تقديم الخدمات المصرفيه على جانب أفاق التوسع فى عمليات الاستثمار ، مع الاخذ فى الاعتبار الشبكه المصرفيه ومايتطلبه الامر من اعداد حسابات فرعية للوحدات التابعة

٣/ الوسائل :-

أ/ المستندات ولدورة المستنديه :

أن اول مقومات هذا النظام هى المستندات التى نص على إستخدامها فى مرشد العمليات المصرفيه . الاستثماريه وتسلسل أنسيابها فى دورات منتظمه (الدورة المستنديه)

اذا ان المستندات هى التى تتولى عملية تحويل البيانات (المدخلات) الى لغة النظام وهى بالتالى تمثل نقطه البدايه وبوابة النظام ثم تسمر مهمتها لتتيح العاملات المحاسبيه والمعالجات من خلال النظام وفقاً ماهو منصوص عنه وبالتالى فإن الالتزام والعنايه الكافيه بأستخدام المستندات المنصوص عنها وتتيح انسيابها خطوة بخطوة وعمليات القيد والترحيل التعلقه بها فى مختلف السجلات يصبح واجباً ملزماً لكل العاملين بالبنك .

خاصة المحاسبية .

ب/ المجموعة الدفتريه :-

تعتبر المجموعة الدفتريه المستخدمة فى قسم الحسابات العامة من الدعائم الاساسيه لهذا النظام إذ أنها تعتبر أداه للتسجيل والتحليل والعض والمستمر وفى نفس الوقت مصدراً لاعداد البيانات المالية والتقارير المختلفة التى تخدم أهافاً متعدده والمجموعة الدفترية فى هذا النظام تنقسم الى مجموعتين فرعيتين هما :-

١/ السجلات المحاسبية :-

وهى السجلات التى تسجل فيها القيود المحاسبية الأصلية التى تعد وفقاً لمبدأ وقواعد القيد المزدوج وتتكون هذه السجلات من :-

أولاً:- دفاتر القيد الرئيسية وهى :-

أ/ دفتر الأستاذ العام .

ب/ دفاتر الأستاذ المساعده .

ج/ دفتر اليومية العامة .

د/ اليوميات المساعده .

كما أن إستخدام دفاتر اليومية ذو الأعمده المتعدد والمصنفة حسب بنود الحسابات يعد الاساس لتسجيل كل المعاملات المصرفية والمالية والمحاسبية فى الحسابات العامة والتى تستند الى مبدأ القيد المزدوج والتى يقوم بها البنك حسب تسلسلها أوتاريخ حدوتها .

يقم القيد فى دفتر الأستاذ المساعد مباشره ويستخدم هذا الدفتر لتبويب البيانات الخاصه بالعملإ فى مجموعات متجا نسة يكون لكل عميل حساب تمهيداً لتخليص نتائجها وإستخدام هذه النتائج فى إعداد البيانات المالية وذلك وفقاً ما هو منصوص عنه .

٢/ السجلات الإحصائية :-

وتسجل فيها جميع البيانات الإضافية التى تعتبر لازمة لتكوين قاعده بيانات وتساعد الإداره فى عملية إتخاذ القرار وحل المشاكل الإدارية كما أنها قد توفر معلومات التى يحتاجها مستخدمى القوائم المالية . وتشمل هذه السجلات على إحصائه عن الخدمات ونوعيتها وعلى سبيل المثال فهذه السجلات تتكون من :-

١/ سجل المستندات المالية ذات القيمه .

٢/ سجل أوامر الشراء .

٣/ سجل باسماء المصارف والبنوك التى يتعامل معها البنك

٤/سجل أسماء وعناوين المساهمين فى البنك

٥/ سجل وقائع إجتماعات مجلس الإداره والقرارات

٦/ سجل القوى العاملة .

٧/ سجل توقيعات المسئولين والتوقيعات لدى البنك

٨/ السجلات الإحصائيه الأخرى المحفوظة لدى أقسام البنك (إعتمادات – كمبيالات – ضمانات – تحاويل ..... الخ).

٩/ أى سجلات إحصائية تقررها إداره البنك .

ج/ أوراق العمل :-

إن إعداد المستندات وإجراءات القيود المحاسبيه وإعداد التقارير المختلفة تعتمد بشكل جوهرى على توفير معلومات ضرورية تمثل الأساس لها وبالتالى فان أوراق العمل التى توفر هذه المعلومات تعتبر جزءاً مكملاً وضرورياً للمستندات المؤيده للمعاملات المحاسبيه وعلية لابد من اعداد هذه الأوراق وحفظها ومنها على سبيل المثال :-

١/ قوائم المرتبات والأجور

٢/ أوراق عمل التسويات وتعديل الأخطاء الحسابية والمحاسبيه .

٣/ أوراق عمل تسويات الأهلاك السنوى الأصول الثابتة .

٤/ قوائم حصر وجرد وتقييم المخزون فى أخر المده .

٥/ ورقة عمل إحتساب الزكاة والضرائب المستحقة .

٦/ قوائم تحديد أعمال الديون المستحقة على الغير نظير تعامهلم مع البنك

٧/ قوائم تحديد المخزونات التقادمة والهالكة إن وجدت .

٨/ كشوفات الحاسوب التى تتضمن الحركة اليومية للمعاملات المحاسبية لكل يوم .

٩/ صور من الرواجع المرسلة لبنك السودان .

١٠/ كشوفات الخدمات اليومية .

١١/ كشف تسوية حسابات البنك لكل فرع علي حده .

١٢/ كشف تسوية حسابات المراسلين الأجانب .

المبحث الثالث

أهمية الرقابة علي الأداء المالى بالبنك الزراعي

الرقابه اوالمراجعه لها معايير فى بنك السودان لى بنك لتعرف على الاشراف فى البنك .
لتمويل فى البنك الزراعى .
مصادر التمويل
السيولة
الاستثمارات

فى عملية الصرف تعمل عمليه plines , لابد عند التمويل لاى عمليه يكون عندك المركز المالى جيدا بطريقه حفظ اموال المودعين متبوعة بالمناشير فى البنك .
لاى فرع توجد موازنه تكلفة العنصر البشرى يترتب ذلك فى العاملين , فى اخر السنة ترسل موازنة كل فرع الى البنك الزراعى.
العمل الاضافى .

اى عامل او مدير وحدة قام بعمل بعد مواقيت العمل الرسمى يستحق اجر .

الرقابه على الخزينه :-

من انواع الرقابة الرقابة الفجائية وتنقسم الى قسمين :-
١/ الرقابة الفجائية من قبل البنك الزراعي الرئيسى الى البنك الفرع .
٢/ الرقابة الفجائية من قبل البنك الزراعي الفرع وتكون من مدير الفرع.

مفاتيح الخزينه :-

يكون لكل فرع من البنوك مفتاحين للخزينة احداهما في البنك والاخر في البنك الرئيسى (الام) والمفتاح الموجود بالفرع تكون منه نسخة مع العميل والاصل مع مدير الفرع في نهاية كل يوم يقوم امين الخزينة

يتبع البنك الاساليب والادوات التاليه لتحقيق الاهدافه :-

١/ منح التمويل القصير لايزيد أجله عن ١٨ شهر او يشمل تمويل نقدى لمقابلة التكاليف التشغيلية للماحصيل الانشطه المختلفه
تمويل عيني لتوفير مدخلات الانتاج من سماد وخيش
تمويل تسويق المحاصيل (مشاركه تسويقية)

التمويل التشغيلى الانتاج الحيوانى – البان – دواجن – تسمين - اسماك ومناحل .

٢ - التمويل متوسط الاصل يزيد أجل عن ١٨ شهر وحتى ٥ سنوات ويشمل .

تمويل انشائيات الرى للمشريع الزراعيه فى مجال الانتاج النباتى الحقلى والبستانى .

تمويل الانتاج الحيوانى الاصل الانتاجيه كالحظائر والمعدات .

تمويل المكينه الزراعيه مثل آليات و ومعدات

تمويل الاعمال المرتبطه بالزراعة مثل :-

التسويق الزراعى بوسائطه المختلفه (اوسائط تخزين وترحيل عاديه ومبردة)

إنشاء وتجهيز وحدات التصنيع الزراعى.

حفر الابار

وحدات الانتاج المعدات الزراعيه .

٣/ التمويل طويل الأجل:-

تمويل أستصلاح الاراضى وتطوير نظم وانشائيات الرى للمشاريع الكبيرة

معايير التمويل بالبنك الزراعى :-

يقوم البنك باعداد سياسات التمويل لانتاج المحاصيل لكل قطاع من القطاعات الزراعية وتجدد هذه السياسات سنوياً قبل فتره كافيه من بداية الموسم الزراعى وتوزع على الوحدات الاشرافيه بالبنك علماً بان هذه السياسات تشارك فى وضع مقترحات الفروع والوحدات الاشرافيه ، كما يتم أستصحاب الخطه الزراعيه القوميه والطقس المتوقع بهطول الامطار

وعادة يتم إعداد السياسات الاتيه :

سياسة التمويل القطاع المطرى الالى .

سياسة تمويل القطاع المروى الموسم الشتوى

سياسة تمويل الموسم الصيفى (الدميرة)

سياسة تمويل محاصيل الصادر وتحدد السياسة الاتى :-

المساحات المقترح تمويلها لكل محصول فى كل قطاع جغرافى .

تكلفة الانتج المتوقعه لكل محصول .

ميزانيه التمويل للمحاصيل المختلفه .

سعر السلم ثم تحدد على ضوء التكلفه المتوقعه

شروط وضوابط التمويل

الغرض من الرقابه أدارة البنك على العميل :-

١/ التأكد من استقلال الذى أحد من اجله التمويل .

٢/ متابعة سير عمل الذى تم تمويله

٣/ معالجه اى أشكاليات تطراء و الوقوف على مشاكل تعترض مشروع العميل .

كيفية الرقابة علي المشاريع التى يمولها البنك الزراعى السودانى فرع العبيدية :-

في عمليات تمويل المشاريع لابد ان يتاكد البنك من دراسة جدوي المشروع واهمها :-

١/ نوع المشروع

٢/ حجم المشروع

٣/ نوع الانتاج

٤/ جدية مجلس ادارة المشروع

٥/ شهادة التصديق للمشروع والعاملين .

شروط مجلس ادارة المشروع :-

- الامانة والصدق

- ان يكون العملاء ذو خبرة وانتاجية .

السمعة الطيبة والتاكد من عمد اختلاسه من بنك اخر .

وبعد عمليه التمويل تقوم لجنه مخصصه من البنك لمتابعة عمل المشروع والتاكد بين العمل فيه وحل الشكلات التى تواجه عمل المشروع مثل

تمويل مشروع زراعى من قبل البنك الزراعى السودانى فرع العبيدية

اولاً اختيار العميل او الذبون وهذاء العميل يقوم بجلب مستندات المشروع الى البنك لدرستها

كشاهاده الارض

حجم مساحة الارض

شهاده التصديق

ضمان المشروع

عدد العمال

التاكد من جديه مجلس ادارهة المشروع وانه ذوكفاءه عليه وخبره ويقوم المشروع بتحديد مفوضين يتعاملون مع البنك ويقوم البنك بتسجيل مستنداتهم

ثم يقوم عامل (الجنة مخصصة) من البنك بالزياره الميدانيه لمكان المشروع ويتاكد من مساحة المشروع ومصادر المياه ونوعية الارض ومدى انتاجها .

وبعد الداسه يقوم البنك بتمويل المشروع بعقد المقاوله وفيه تتم كل البدائيات اللازمه تجهيز الارض الزراعيه ويقوم التيم العامل بالبمنك بزياره بزياره الارض مره اخرى للتاكد من العمليات البدائيه طبقت ثم يقوم البنك بتمويل المشروع با لتقاوى والسماد وفى الحصاء يقوم التيم العامل او الجنه المخصصه بزياده المشروع والغرض من هذه الزيارات التاكد من المشروع منتج وان التقاوى زرعت بالفعل والارض هى بالفعل التى تمت دراستها زرعة والزيارات ايضأ يكتشف منها جديه العاملين والاهتمام بالمحصول

الشيك الشخصى والشيك من ضامن

الشيك الشخصى هو الشخص النتج والشيك من ضامن هو ياتى طرف الستفيد لضمانه المستفيد لدى البنك يقوم صاحب التمويل بسحب ارصه من البنك وبعد ذلك يقوم بالسداد وفى حاله عدم السداد يقوم البنك بالرجوع الى رصيد صاحب الضمان (الشيك الضامن) إذا كان لديه صيد يقوم مكتب الحسابات بخصم متعلقات البنك والباقى للضامن واذا لم يوجد لديه رصيد يقوم البنك بمطالبته حتى تصل الى الحل عن طريق القانون .

الفصل الثالث

المبحث الاول

تحليل المعلومات

يعد مصطلح الرقابة رغم ماارتبط بالمفهوم من سلبيات من المصطلحات الادارية التي زادت اهميتها فى السنوات الاخيرة واصبحت محط ابحاث علمية وتجارب عملية تهدف الى تطوير اساليبها للتقنيات المستخدمة لتواكب التطورات والتغيرات التى شهدها العالم .

وتنبع اهمية الرقابة من كونها رقابية قانونية ومالية تحكم التصرفات المالية المحاسبية والادارية ذات الطابع المالى ومن خلال مشكلة الأداء المالى المتمثلة فى اختلال في بنود الصرف ووجود الاخطاء والفروقات التى تظهر في اجراء عملية التسوية .

وتظهر فروض البحث في وجود اجهزة رقابية اكثر كفاءة وامنا لتساعد فى النمو الاقتصادى والمحافظة على اموال الدولة ايضا وجود نظام مرضى للرقابة يقلل من احتمالية التحريفات وكذلك هيكلة الاجهزة الرقابية فى الدور الذى تنوط به جهدا مقدرا يساهم فى عملية النمو الاقتصادي وكذلك ادخال الاساليب الاكثر تطورا يؤدى الى تحسين الاجهزة الرقابية واخيرا التطبيق الثابت للمعاير المحاسبية المتعارف عليها يظهر عدالة عرض الوضع المالى ونتائج العمليات .

تعتبر الاجهزة الرقابية من الوحدات الهامة داخل البنك وتمثل وحدة التحكم في بنود الصرف التجارى الى معاملات التجارية والمشروعات الاستثمارية التى يقوم بها البنك من تمويل المشروعات الزراعية .

نجد ان وحدة المراقبة تقوم بمسح (زيارة ميدانية) للمرفقة والتاكد من جدوتها او عدم جدوتها وتعكس هذا علي مسؤول الادارة وايجاد الضمان والامان عبر تقصى الحقائق للمعاملات التجارة السابقة للجهة التى تبدا التمويل ويقوم البنك بايجاد خبراء لدراسة جدوي تسبق عملية التمويل لايجاد الضمان وارجاع الاموال :

ايضا يقوم البنك بدراسة الضمان كشخص و مراجعة معاملاته مع البنك انعكاس الاثار الرقابية في نمو الاقتصاد داخل البنك من ثم أي زيادة في الناتج المحلى وتحسين الاوضاع المعيشية لدي الاسرة مما ينعكس علي نمو الاقتصاد القومى من الضروري تطبيق الرقابة في جميع المصارف التجارية لكى يكون اثرها في الاقتصاد القومى والناتج المحلى نحو الامام والازدهار بالدولة نحو اقتصاد اقوي والدخول بها ضمن الدول المتقدمة

من واقع المعاش داخل المصارف التجارية نجد ان هيكل الاجهزة الرقابية تلعب دور في تسيير البنوك نحو الامام ونجد ان الاجهزة تعتمد علي نظم فرعية لتصل الى ابعد مدي في نشاط البنك التى تتم عبر المناشط المختلفة والتناسب والتكامل بين مختلف الانظمة المعمول بها وماتتضمنه الاجراءات واساليب ووسائل ايضا حسب المعايير والقواعد للاداء المحاسبى المتعارف عليه محليا ودوليا .

وفي عملية تحديد النتائج يقوم علي تحديد نتائج حسب المقاييس ومعلومات مالية وتتبع اصول والتزامات البنك للمعايير والقواعد والمقاييس الدولية والمحلية بما يمكن الحفاظ علي سلامة الاصول والقياس للمركز المالى للبنك حسب فترة زمنية معينة ومتفق عليها وتقوم بمراقبة عمليات ونشاطه المصرفى والتجارى والاداء الاداري عن طريق توفير المعلومات اللازمة والقيام بهذه العمليات وتقديم خدمات مصرفية افضل يساهم في الدور المنوط به لدعم عملية النمو الاقتصادي منع الغش والتلاعب سواء الاستخدام والحرص علي الأداء الادارى المصارف التجارية كافراد وجماعة والتقليل من معوقات العمل الادارى والتجارى والحد من التكلفة بالالتزام بمعالجة البيانات .

المبحث الثانى

النتائج

١/ ان نظام النبك الجيد في عملية الرقابة علي التمويل يحقق ايرادات مالية من التحصيل .

٢/ الاجهزة الرقابية من الوحدات الهامة داخل البنك تمثل وحدة التحكم في بنود الصرف التجاري الى معاملات التجارية والمشروعات الاستثمارية التى يقوم بها البنك من تمويل المشروعات الزراعية .

٣/ يقوم البنك بايجاد خبراء في دراسات الجدوي وتسبق عملية التمويل لايجاد الضمان ومراجعة معاملاته مع البنك .

٤/ وحدة المراقبة للبنك تقوم بمسح (زيارة ميدانية) المرفقة والتاكد من جدوتها وتعكس هذا علي المسؤول الاداري .

٥/ نجد ان هيكلة الاجهزة الرقابية تلعب دورا في تسيير البنك نحو الامام

٦/ الاجهزة تعتمد علي نظم فرعية وتصل الى ابعد مدي في نشاط البنك التى تتم عبر المراحل المختلفة والتناسق والتكامل بين مختلف الاجهزة المعمول بها .

٧/ في عملية تحديد النتائج يقوم البنك باتباع الاصول والالتزامات والمعايير والقواعد والمقاييس الدولية والمحلية .

المبحث الثالث

التوصيات :-

وفق نتائج الدراسة يمكن التوصية بالاتى :-

بعد كل ماتوصلنا اليه بعد دراسة هذا البحث وتحليل الجزء النظرى مع الجزء العملى وتحليل الجزء العملى مع فروض البحث نجد ان البنك الزراعي فرع العبيدية يسير بشكل جيد في السنوات السابقة .

نوصى بالاتى :-

ان يتبع البنك نفس الاسلوب والنهج السائر الذى كان متبعا في السنوات السابقة .

الالتزام للرقابة والفهم لها بمعنى انها تمثل اهمية لكل من ادارة البنك والعاملين .

الاهتمام بالعاملين ذوي الخبرة لدراسة الجدوي .

الاهتمام لعملية الرقابة علي الاداء المالى بالبنك الزراعي التى كانت تتبع مسبقا .

الخاتمة

نجد من خلال دراستنا للرقابة المالية ان الرقابة المالية في المنشات والمصارف التجارية نجدها تاخذ الاهتمام الاكبر في تسيير العمليات التجارية التى يقدمها البنك وتتحكم في المصروفات والمدخلات وتقوم بمتابعة عمليات وتمويل وتقديم الدراسات التمهيدية للمشاريع التنموية بالمنطقة ودراسة جدوي المشاريع الاستثمارية التى يقوم بها البنك وايضا يقوم بالمرابقة الخاصة بالاعمال داخل البنك .

قائمة المراجع

أولاً المراجع : -

١/ أ . د . ثناء علي القباني ، نظم المعلومات المحاسبية ، اصدار ٢٠٠٢-٢٠٠٣م ، ص ١٥٩

٢/ جميل احمد توفيق استاذ ادارة الاعمال . محمد صالح الحناوي رئيس قسم ادارة الاعمال ، الادارة المالية ، اساسيات تطبيقية ، الدار الجامعية ، طبع ونشر وتوزيع الاسكندرية ١٩٩٣م ، ص ٢١

٣/ د . حسن احمد توفيق ، التمويل والادارة المالية في المشروعات التجارية ، اصدار ١٩٩٢م ، ص ٣٠٥

٤/ سعيد محمد النصرى التنظيم والادارة ، الناشر الدار الجامعية الاسكندرية ، ١٩٩٨م ، ص ٢٣١ .

٥/ د . عبدالفتاح محمد الصحن ، د . فتحى رزق السوافيرى ، الرقابة والمراجعة الداخلية ، ص ١٠

٦/ د . على ماهر ابو المعاطي ، ادارة المؤسسات الاجتماعية ، مكتبة زهراء الشرق ، الطبعة الثالثة ٢٠٠٤م ، ص ٣٠٩

٧/ عوف محمد الكفراوي ، الرقابة المالية النظرية والتطبيق ، الاصدار الثانية ١٩٩٨م ، ص ١٢

٨/ د . قرشى فريد ، تنمنية الموارد لتمويل مشروعات المنظمات الاهلية العربية المؤتمر الثانى المنظمات الاهلية العربية ، القاهرة ١٩٩٧م ، ص٢

٩/ نهال فريد مصطفى ، ادارة الامداد ، اصدار ١٩٩٧م ، ص ٣٥٣

ثانياً : مواقع الانترنت :-

www.hakhouzam hicham.com المغرب

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
الآيه	أ
الإهداء	ب
الشكر والعرفان	ج
خطة البحث	د – ن
الفصل الاول : الاطار النظرى	
المبحث الاول : مقدمة عن الأداء المالى والرقابة المالية	١- ١٠
المبحث الثانى : التطورات التى حدثت علي الاجهزة الرقابية	١١-١٦
المبحث الثالث : اهمية الاداء المالى	١٧-٢٥
الفصل الثانى : الاطار العملى	
المبحث الاول : نبذة تاريخية عن البنك الزراعي	٢٦- ٣٠
المبحث الثانى : المعايير والاسس المتبعة في حسابات البنك الزراعي	٣١-٣٥
المبحث الثالث : أهمية الرقابة علي الاداء المالى بالبنك الزراعي	٣٦-٣٩
الفصل الثالث : النتائج والتوصيات	
المبحث الاول : تحليل البيانات	٤٠- ٤١
المبحث الثانى : النتائج	٤٢
المبحث الثالث : التوصيات	٤٣
الخاتمة	٤٤
المراجع	٤٥
فهرس الموضوعات	٤٦